قضايا

تكثف الحديث أخيراً في الأردن عن العشيرة وموقعها ودورها السياسي، حتى باتت المفردة الذهبية والكلمة الأكثر حضوراً على ألسنة الأردنيين نخباً وعامة وصنّاع قرار. هنا الجزء الثاني والأخير من مطالعة موسّعة عن تاريخ العشيرة في الأردن والدور الذي لعبته ماضياً وحاضراً

جهد حثيث ومنظم لإحيائها

الدولة والسياسة في الأردن وبينهما العشيرة [2/2]

عبد الحكيم الحسبان

في الجزء الأول من هذا المقال، تحدث الكاتب عن ولادة المملكة الأردنية ودور العشائر في ذلك، ففي هذا المخاض الذي عاشته الأراضي الأردنية عشية الحرب العالمية الأولى، كانت العشائر الأردنية في قلب الحراك الذي عاشته مناطق شرق الأردن، كما كانت في قلب السياسة والسياسات التي انتهجها البريطانيون وحليفهم الشريف حسين ومن بعده نجله الأمير عبد الله. كما تحدث الكاتب عن مفهوم العشيرة ودورها تاريخيا. هنا متابعة لما بدأه الكاتب في الجزء الأول، حيث يتحدث عن تحلل بنية العشيرة وإعادة تكوينها سياسيا في الأردن.

تحلل بنية العشيرة وتفكّكها

وبعد الحرب العالمية الأولى وتشكل الخريطة الجديدة في الإقليم، خضعت مناطق شرق الأردن لجملةٍ من العمليات والديناميات الاقتصادية والاجتماعية والحضرية التي أحدثت تحوّلات عميقة في البناء الاجتماعي كانت الدولة محورها. وتسارعت هذه العمليات الحضرية الاقتصادية والاجتماعية في خمسينيات القرن الماضي، نتيجة الهجرات الفلسطينية التي جلبت مئات آلاف السكان من المناطق الفلسطينية الأكثر تحضّرا، كالقدس ونابلس وحيفا ويافا، إلى مناطق شرق الأردن. كما تسارعت عمليات التحضر في الأردن في سبعينيات القرن الماضي مع تطور الاقتصاديات النفطية في المنطقة. وبعد أن كان معظم سكان الأردن يعيشون في البادية وفي المناطق الريفية الفلاحية، بات أكثر من 80% من سكان البلاد يعيشون في المراكز المدينية.

كانت نتيجة كل هذه التحولات التي عاشها المجتمع الأردني منذ عقود تأسيس الإمارة، وكان في مقدمتها ظهور مركز قوي هو عمّان، وتطوّر جهاز وذراع دولة قوي، هو الدولة الأردنية، أن فقدت العشيرة معظم وظائفها، وكادت أن تفقد كل وظائفها، فالدولة باتت هي التي يوفر الأمن لا العشيرة، والوظيفة والمعيشة باتت توفرهما الدولة لا العشيرة، والتعليم والطبابة باتت المدرسة الحكومية والمستوصف الطبي يوفرانهما وليس العشيرة، فكان من نتيجة هذه التحوّلات أن فقدت العشيرة وظائفها، وكان من نتيجة هذه التحوّلات أيضا أن تفتت الجسم المادي للعشيرة، فأفراد العشيرة لم يعد لهم حيز فراغي أو مكاني خاص بهم يعيشون به ويتفاعلون بشكل يومي فيه، ففي البادية ونتيجة عمليات توطين البدو، تم تفتيت الجسم المادي للعشيرة، وفي المناطق الحضرية الريفية، توزع أفراد العشيرة وتشتتوا، ولم تعد القرية أو المدينة تنتظم على أساس علاقات الدم.

إعادة إحياء العشيرة.. السياسة والآليات والديناميات

كانت بداية ثمانينيات القرن الماضي علامة فارقة على صعيد توجّهات الدولة الأردنية، وعلى صعيد السياسات التي تتبناها العائلة المالكة في البلاد تجاه العشيرة ودورها في المجتمع وفي سياسات إدارة البلاد. في ثمانينيات القرن الماضي، كانت التحوّلات الاقتصادية والاجتماعية في ذروتها على صعيد تغيير البنى التقليدية الفلاحية - البدوية للمجتمع الأردني باتجاه مجتمع ذي هوية حضرية ومدينية واقتصاد حدّيث يبتعد عن التشكيلة الاقتصادية الفلاحية الرعوية التقليدية التي سادت في شرق الأردن قرونا طويلة.

في بداية ثمانينيات القرن الماضي، كانت الحادثة التي ما زالت تحتفظ بها ذاكرة أردنيين كثيرين، وتحديدا النخب المثقفة منهم. في تلك الحقبة، وفي خضم التطورات الحضرية والمدينية التي عاشتها البلاد، شهدت الصحافة نقاشا حيا وواسعا عن العشيرة ودورها المعيق في تحديث الحياة العامة في البلاد، وكانت وزيرة الإعلام في حينها ليلى شرف، ذات الجذور اللبنانية وأرملة رئيس الوزراء الأردني الراحل عبد الحميد شرف، الذي تلقى تعليما في شبابه في الجامعة الأميركية في بيروت، وتبنى في سني شبابه الفكر القومي العربي.

وفي ذروة النقاش الذي خاضته النخب والذي كان يهاجم البنية العشائرية في المجتمع، كما هاجم القوانين والأعراف العشائرية في البلاد، خرج الملك الحسين حينها، ليحسم النقاش، وليقول جملته الشهيرة إنه لاحظ هجوما على العشيرة من المثقفين في البلاد، وليعلن أن العائلة الهاشمية عشيرة، وأن من يهاجم العشائر الأردنية، فقد «هاجم العائلة المالكة نفسها، وإنه ليس منا». وفي تلك الحقبة، شعرت وزيرة الإعلام الأردنية ليلى شرف أن توجهاتها التحديثية باتت غير مرحب بها على صعيد الدولة الأردنية، وعلى صعيد أعلى مستويات القرار، فتنحّت جانبا، وتركت العمل الوزاري.

وفي مواجهة كل هذه التحولات العميقة على صعيد بنية المجتمع ومكوّناته، كان هناك في الدولة من أراد أن يمارس السياسة بالكيفية نفسها التي مارسها بها العثماني أو البريطاني، وهي السياسة التي يصفها ألبرت حوراني بـ«سياسات الأعيان» (The Notables)، وتحديدا من أعيان العشائر والبدو. وفي حين كان المجتمع الأردني يميت العشيرة نتيجة تسارع عمليات التحضر، وارتفاع مستويات التعليم، واتساع عمليات التعرّض لوسائل الإعلام وغيرها من العوامل، كان هناك في الدولة من يرى أن العشيرة «مفيدة»، وأنه لا ينبغي لجسم مفيد أن يفنى، فالعشيرة وإن تفتتت كجسم مادي، إلا أنه ينبغي إحياؤها فكريا وذهنيا وأيديولوجيا، فتحولت العشيرة من بناء ذي وجود مادي حقيقي مرئي للعين إلى مجموعة من الصور والتمثلات والولاءات الأيديولوجية، واستطرادا العصبيات، وفق التعبير الخلدوني.

ففي الأردن، كان هناك من يمارس سياسة إحياء العشيرة، وإبقائها، واستثمارها. وتوافق على ذلك بعضٌ من مراكز القوى المتنفذة، وبعض أهل المال والاقتصاد وبعض «الأعيان» داخل العشيرة أو الطامحين منهم. ففي مقابل المجتمع الذي يتطوّر ويبدو متعطشاً للحداثة، كان هناك في الدولة من أصرّ على أن العشيرة لا ينبغي أن تختفي، وحيث جرى تحويل العشيرة والعشائرية إلى أدواتٍ في الحكم والسياسة. ففي السياسة (Politics) كما في السياسات (Policies)، يتم إنتاج العشيرة، كما تتم إعادة إنتاجها على الدوام، وبدأب كبير في الأردن، فهناك من يعمل على إعادة إنتاج تلك الثنائية التي تقول إن الاقتصاد والمال والأعمال هي نشاط فلسطيني بامتياز، حيث يشكل الفلسطينيون والأردنيون من أصول فلسطينية أكثر من نصف سكان المملكة، في حين أن السياسة والدولة والأمن والجيش هي من عمل الشرق أردنيين، أي من أبناء العشائر وصنعهم واهتمامهم. وفي الأردن هناك في الديوان الملكي مكتب للعشائر، وهناك مستشار للملك لشؤون العشائر. وتلعب التشريعات التي تسنّها الدولة دورا مهما في إعادة إنتاج العشيرة، حيث يعمل القانون على إيجاد «حالة بدوية» وعلى إنتاج «بدو» من خلال النص القانوني، على الرغم من أن الواقع الموضوعي الاقتصادي الاجتماعي قد أمات البداوة ولم تعد هناك بنية اقتصادية اجتماعية إيكولوجية رعوية أو بدوية في الأردن. ففي التشريعات الأردنية يعرّف القانون بعض السكان بدوا، ويحدّد حصة من المقاعد البرلمانية ينظر إليها على نطاق واسع أنها غير عادلة من المقاعد تخصّص للبدو، وبما يبقي العشائر والبدو موالين للعرش، وبما يبقيهم ضمن دائرة كسب الولاء والشرعية التي تعتمد عليها الملكية في الأردن.

وفي الأردن، كان هناك من يحاول إعادة إنتاج العشيرة من خلال السياسة والتشريعات والقانون الانتخابي وفرز الأردنيين بين بدو وغير بدو، ومن خلال المحاصصات والمنح الجامعية التي تُمنح للعشيرة وأبنائها، والممارسات الخطابية للدولة والإعلام الرسمي التي تمجّد العشيرة. وفي الأردن، كان هناك من يصرّ على إبقاء القضاء العشائري، متوهما أنه يمكن الجمع بين القضاء الحديث الذي يقوم على مبدأ المواطنة والمساواة بين كل المواطنين الأفراد والقضاء العشائري الذي يقوم على «الفرد الجمعي»، والذي يعيدنا إلى عصور ما قبل الدولة.

ولعل أكثر السياسات طويلة الأمد التي سلكتها الدولة الأردنية على صعيد إحياء العشيرة، تمثّلت في تلك السياسات التي تبنّتها الدولة الأردنية، والتي قامت على محاربة العمل السياسي العام، والعمل الحزبي والنقابي، وبصور عنيفة، حيث كان يتم الزج في السجون بمن يمارسون النشاط الحزبي، باستثناء ممارسته ضمن حركة الإخوان المسلمين التي بقيت مكاتبها الحزبية تعمل علنا، على الرغم من صدور قوانين عُرفية تحظر العمل الحزبي منذ سنوات خمسينيات القرن الماضي. وفي مقابل محاربة البنى المدنية في المجتمع من أحزاب ونقابات، وبصورة عنيفة وقمعية، كانت الدولة تسمح، بل وتشجّع، بناء المضافات والمجالس العشائرية في المدن الأردنية، حيث كان بناء المضافة أو المجلس العشائري وجمع التبرعات له لا يتطلب أي موافقاتٍ خطيةٍ من أي من أجهزة الدولة المدنية أو الأمنية. والنتيجة، أنه ومنذ سنوات الثمانينيات من القرن الماضي، انتشرت المضافات أو المجالس العشائرية بصورة كثيفة في المدن والقرى الأردنية وبصورة لافتة، في حين يندر أن يشاهد المرء مقرّا أو مبنى لحزب سياسي أو تنظيم نقابي.

ومن أجل تسويغ السياسات التي تعيد إحياء العشيرة، يتم إنتاج ممارسات خطابية تقول إنه يمكن الجمع بين العشيرة والدولة، وإن العشيرة هي، بشكل أو بآخر، بمثابة حزب سياسي، وإن العشيرة والدولة كائنان يلتقيان ويتكاملان، حيث تعجز هذه الممارسات أو تلك المقولات عن التفريق بين العشيرة والحزب السياسي، ففي حين تقوم الدولة الحديثة على مفاهيم المواطنة التي تحقق المساواة في الجوانب الحقوقية بين الأفراد، كما تقوم على مفاهيم التعاقد بين مجموع الأفراد في ما بينهم، وبينهم وبين الدولة، كما تقوم على مفهوم المجتمع المدني، كالأحزاب والنقابات والاتحادات. وكلها فضاءات اجتماعية ومعرفية وسياسية مفتوحة، بمعنى أن لكل المواطنين الحق المتساوي في الانتساب إليها، فإن العشيرة وما ينبثق عنها من مؤسّسات، مثل المضافة أو صندوق العشيرة، هي بناءات مغلقة، إذ لا يستطيع الولوج إليها إلا من كانوا يتشاركون علاقات الدم نفسها، فالمضافة بناء خاص فقط بأبناء العشيرة، وهو مغلقٌ على صعيد العضوية والفاعلية أمام بقية أعضاء العشائر الأخرى، ولا يحقّ إلا لمن امتلك شرط التشارك في الدم نفسه أن يدخل إلى فعاليته. في حين يمثل الحزب السياسي والنقابة فضاءات وبنىً مفتوحة أمام كل من يتشاركون الانتماء للأرض أو الإقليم. وفي حين تمثل العشيرة تجمعا من الأشخاص المتباينين اقتصاديا وتعليميا وفكريا، وكل ما يجمعهم هو رابطة الدم وتلك «العصبية» المنبثقة عنها، فإن الحزب السياسي يمثل مجموعة من الأفراد المواطنين الذين يختلفون في علاقات الدم وفي الدين، ولكنهم يتشاطرون ويتشاركون المشروع الفكري والإيديولوجي والسياسي نفسه لإدارة الدولة والمجتمع، فالعشيرة هي تشارك لعصبية الدم، في حين أن الحزب السياسي هو تشارك للأفكار والرؤى والأيديولوجيا.

(أكاديمي أردني، أستاذ الأنثروبولوجيا السياسية في جامعة اليرموك)

زعماء قبيلة بني صخر يتظاهرون في عمان ضد مخططات إنشاء محطة نووية في شرق الأردن في 2014/2/21 (الأناضول)

احد ابناء عشيرة البدول في البتراء في 2019/2/8 (Getty)

العشيرة هي تشارك لعصبية الدم، في حين أن الحزب السياسي هو تشارك للأفكار والرؤى والأيديولوجيا

سياسة إحياء العشيرة

هناك من يمارس في الأردن سياسة إحياء العشيرة، وإبقائها، واستثمارها. وتوافق على ذلك بعض مراكز القوى المتنفذة، وبعض أهل المال والاقتصاد وبعض «الأعيان» داخل العشيرة أو الطامحين منهم. ففي مقابل المجتمع الذي يتطور ويبدو متعطشاً للحداثة، كان هناك من أصر على أن العشيرة لا ينبغي أن تختفي، وجرى تحويل العشيرة والعشائرية إلى أدوات في الحكم والسياسة. ففي السياسة، كما في السياسات، يتم إنتاج العشيرة، كما يتم إعادة إنتاجها على الدوام، فهناك من يعمل على إعادة إنتاج الثنائية التي تقول إن الاقتصاد والمال والأعمال هي نشاط فلسطيني بامتياز، وحيث يشكل الفلسطينيون والأردنيون من أصول فلسطينية أكثر من نصف سكان المملكة، في حين أن السياسة والدولة والأمن والجيش هي من عمل الشرق أردنيين، أي من أبناء العشائر وصنعهم واهتمامهم.

الملك حسين والعشائر

في ذروة الهجوم على البنية والقوانين والأعراف العشائرية في البلاد، خرج الملك الحسين، ليحسم النقاش، وليقول جملته الشهيرة، إنه لاحظ هجوماً على العشيرة من المثقفين، وليعلن أنّ العائلة الهاشمية عشيرة، وأنّ من يهاجم العشائر الأردنية، فقد «هاجم العائلة المالكة نفسها، وأنه ليس منا».